Route Educational & Social Science Journal

Volume 6(3) ; February 2019

Artical History

Received/ Geliş	Accepted/ Kabul	Available Online/yayınlanma
26.11.2018	13.2.2019	15.2.2019

الاوضاع الاقتصادية في العراق وتركيا وبناء الدولتين الحديثتين وتأثيرات مشكلة الموصل

The economic situation in Iraq and Turkey, the building of the two modern states and the effects of the Mosul problem

الاستاذ المساعد الدكتورة غصون مزهر المحمداوي

مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية/الجامعة المستنصرية

Assistant Professor
Dr. Ghsoon Mezher Al-Mohamadawi
Al Mustansiriya Center for Arabic and International Studies / Mustansiriya University

الملخص

تعد العلاقات والمبادلات التجارية الشريان الحيوي لاقتصاديات بلدان العالم ، كونها تمثل القوة الفاعلة في تأطير العلاقات السياسية ، وتعكس التخطيط الإيجابي لاقتصاديات دول العالم، وعلى الرغم من أهمية الجانب الاقتصادي ، فانه لم ينل ما يستحقه من اهتمام من لدن المهتمين والمؤرخين ، فضلاً عن الباحثين الأكاديميين مقارنة باهتمامهم بجوانب العلاقات السياسية .

ومن هنا تأتي أهمية دراسة تأريخ العلاقات الاقتصادية بين العراق والدول المجاورة ، ولا سيما الجارة الشمالية تركيا ، ذات الموقع الاستراتيجي والإمكانات الاقتصادية والبشرية المميزة ، وإدراك كلا الجانبين العراقي والتركي لأهميتها ، وإيجاد السبل لتطويرها ، بما يخدم مصالحها المشتركة على كافة الصُعُد ، نظراً للصورة القائمة للعلاقات ما بين العرب والأتراك ، أثر التراكمات التاريخية الموروثة بعد انهيار الدولة العثمانية

. ورغم التحديات والضغوط الداخلية والخارجية ، فقد شقت العلاقات التجارية طريقها ببطء شديد جداً منذ تأسيس المملكة العراقية عام 1921 والجمهورية التركية الحديثة عام 1923 ، وظهرت بوادر الانفراج بعد حسم مشكلة الموصل لصالح العراق عام 1926 .

لذا يأتي بحثنا هنا لبيان طبيعة الوضع الاقتصادي لدولتين حديثتي النشوء في فترة حرجة وهي اعقاب الحرب العالمية الاولى ، وخاصة بعد نشوء مشكلة حدودية مستعصية وهي مشكلة الموصل ، من هنا قسم البحث الى ثلاثة مباحث اساسية ، يتناول المبحث الاول بناء الدولة العراقية وطبيعة اقتصادها في تلك الفترة ، والمبحث الثاني يتناول الوضع الاقتصادي لتركيا الحديثة بعد سقوط الدولة العثمانية ، بينما خصص المبحث الثالث لتأثير مشكلة الموصل على علاقات البلدين .

الكلمات المفتاحية : العراق ، تركيا ، الاقتصاد ، الموصل ،علاقات .

Abstract

Trade relations and trade are the vital artery of the economies of the world, as they represent the active force in framing political relations and reflect the positive planning of the economies of the world, and despite the importance of the economic aspect, it has not received the attention of interested and historians, as well as academic researchers compared Their interest in aspects of political relations.

Hence the importance of studying the history of economic relations between Iraq and neighboring countries, especially the northern neighbor Turkey, which has a strategic location and economic and human potential, and the recognition of both the Iraqi and Turkish sides of their importance and finding ways to develop them to serve their common interests at all levels. Between Arabs and Turks, the impact of historical accumulations inherited after the collapse of the Ottoman Empire. Despite internal and external challenges and pressures, trade relations have developed very slowly since the establishment of the Iraqi Republic in 1921 and the Turkish Republic of Turkey in 1923.

Therefore, our research is here to explain the nature of the economic situation of two newly emerging countries at a critical period, namely the aftermath of the First World War, especially after the emergence of an intractable border problem, namely the Mosul problem. Hence, the research section is divided into three main sections. The first topic deals with the building of the Iraqi state and the nature of its economy in that period , And the second topic deals with the economic situation of modern Turkey after the fall of the Ottoman Empire, while the third topic was devoted to the impact of the problem of Mosul on the relations between the two countries.

Keywords: Iraq, Turkey, Economy, Mosul, Relationships.

مقدمة

تعد العلاقات والمبادلات التجارية الشريان الحيوي لاقتصاديات بلدان العالم ، كونها تمثل القوة الفاعلة في تأطير العلاقات السياسية ، وتعكس التخطيط الإيجابي لاقتصاديات دول العالم، وعلى الرغم من أهمية الجانب الاقتصادي ، فانه لم ينل ما يستحقه من اهتمام من لدن المهتمين والمؤرخين ، فضلاً عن الباحثين الأكاديميين مقارنة باهتمامهم بجوانب العلاقات السياسية .

ومن هنا تأتي أهمية دراسة تأريخ العلاقات الاقتصادية بين العراق والدول المجاورة ، ولا سيما الجارة الشمالية تركيا ، ذات الموقع الاستراتيجي والإمكانات الاقتصادية والبشرية المميزة ، وإدراك كلا الجانبين العراقي والتركي لأهميتها ، وإيجاد السبل لتطويرها ، بما يخدم مصالحها المشتركة على كافة الصُعُد ، نظراً للصورة القاتمة للعلاقات ما بين العرب والأتراك ، أثر التراكمات التاريخية الموروثة بعد انهيار الدولة العثمانية، ورغم التحديات والضغوط الداخلية والخارجية ، فقد شقت العلاقات الاقتصادية طريقها ببطء شديد جداً منذ تأسيس المملكة العراقية عام 1921 والجمهورية التركية الحديثة عام 1923 ، وظهرت بوادر الانفراج بعد حسم مشكلة الموصل لصالح العراق عام 1926 .

لذا يأتي بحثنا هنا لبيان طبيعة الوضع الاقتصادي لدولتين حديثتي النشوء في فترة حرجة وهي اعقاب الحرب العالمية الاولى ، وخاصة بعد نشوء مشكلة حدودية مستعصية وهي مشكلة الموصل ، من هنا قسم البحث الى ثلاثة مباحث اساسية ، يتناول المبحث الاول بناء الدولة العراقية وطبيعة اقتصادها في تلك الفترة ، والمبحث الثاني يتناول الوضع الاقتصادي لتركيا الحديثة بعد سقوط الدولة العثمانية ، بينما خصص المبحث الثالث لتأثير مشكلة الموصل على علاقات البلدين .

المبحث الاول

بناء الدولة العراقية وأقتصادها بعد الحرب العالمية الاولى

أن إعلان الدستور في الدولة العثمانية الذي وضع تحت ضغط الدول الأوربية في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، (والذي علق العمل به) ،كما شهدت هذه الفترة نشوء الحركة الاصلاحية في عام 1909م ، وخلع السلطان عبد الحميد وتولي السلطان محمد رشاد الخامس العرش في 27 أبريل من العام نفسه ، بينما تسلمت اثر ذلك جماعة الاتحاد والترقي إدارة الحكومة العثمانية ، التي كانت خزانتها خاوية ، والأوضاع المالية والاقتصادية تسير إلى الانحدار والتدهور ، فضلاً عن أن الولايات العربية قبيل الحرب العالمية الاولى والدولة العثمانية بشكل عام كان يعمها الانتفاضات والأفكار القومية والتحررية ، وأحداث عديدة متشابكة على الصعيدين الداخلي والخارجي.[1]

ويمكن القول أن الدولة العثمانية كانت تمر قبل الحرب العالمية الأولى بفترات عصيبة جداً، مما كان لها الأثر الكبير على الجانب الاقتصادي ، والذي يمكن وصفه بالسبات الاقتصادي، متزامناً مع التنافس الأوربي المتزايد على الدولة العثمانية وممتلكاتها العربية ، لذا فمن غير المعقول أن تنشط الحركة التجارية بين الولايات العثمانية ، ومنها العراق في ظل تلك الأزمات والمتغيرات .[2]

[1] الزبيدي ،كريم مطر حمزة ،2014 ، **دراسات في تاريخ تركيا الحديث** ،دار العلوم العربية للطباعة والنشر ،بغداد ، ص 20- 25 .

[2] ويليه ، فرنان ،1960 ، **الاسس التاريخية لمشكلات الشرق الاوسط** ، تعريب :نجدة هاجر وطارق شهاب ، الطبعة الاولى ،بيروت ،ص 20-30 .

أن التاريخ الحديث للتجارة في العراق بدأ في عام 1831م ، إذ جلب العراق انتباه العالم بصورة خاصة ، نظراً لوفرة المواد الخام فيه وأهمية موقعه الجغرافي، وكانت الميزة الأساسية لنشاط التجارة في تلك الحقبة هي التوسع السريع في تجارة الصادرات العراقية إلى الأسواق الأوربية ، اثر التطور في وسائل النقل وفتح قناة السويس التي وفرت للمنتجات والمواد الخام في العراق الاتصال المباشر بالأسواق العالمية مثل مرسيليا ولندن.[1]

وتشير المصادر التاريخية ومنذ السيطرة العثمانية على بغداد في عهد السلطان مراد الرابع في تشرين الثاني عام 1638م ، إلى تزايد الأهمية الاقتصادية والتجارية لبلاد الأناضول بالنسبة للعراق وخاصة بين الموصل وديار بكر ، والتي أصبحت المنفذ الهام لتجارة الموصل ، وأحد مصادر ثروتها في العهد العثماني ، حيث كان جد الأسرة الجليلية عبد الجليل (1620-1681م) ، والذي استقر في الموصل يمتهن التجارة بين الموصل وديار بكر ، وبفضل هذا التواصل اصبح للعديد من تجار الموصل في أواخر القرن التاسع عشر علاقات ممتازة مع ديار بكر ، لا بل استوطن بعض من أفراد الأسر التجارية المعروفة بالموصل وديار بكر أمثال أسرة حمو القدو وأسرة الجادر وأسرة الحاج يونس ، فضلاً عن ذلك كان للعديد من التجار وكلاء تجاريون ، لكلا الطرفين يتولون متابعة الصفقات التجارية ، وحفظ حقوق التجار فيما لو حصل إختلاف بينهم .[2]

تقدمت قوات الاحتلال البريطاني نحو شمال العراق ، واحتلت كركوك في أيار 1917 ، وكانت تلك القوات في طريقها إلى الموصل ، أعلنت هدنة مودروس في 30 تشرين الأول 1918 بين الدولة

[1] غنيمة ، يوسف رزق الله ، 1922 ، **تجارة العراق قديما وحديثا**، بغداد ، ص 89 .

[2] حسن ،محمد سلمان ، 1965، **التطور الاقتصادي في العراق (التجارة الخارجية والتطورات الاقتصادية 1864– 1958)**، الجزء الاول ، بيروت ، ص 474.

العثمانية ودول الوفاق ، وفي 30 تشرين الثاني من نفس العام بدأت القوات البريطانية بالزحف نحو الموصل ، واصبح العراق بولاياته الثلاث خارج السيطرة العثمانية ، وتحت الاحتلال البريطاني في30 تشرين الثاني 1918م ، بعد أن أقصى البريطانيون جميع الموظفين الأتراك خارج حدود ولاية الموصل.[3]

أن اهتمام بريطانيا بالعراق أثناء الحرب العالمية الأولى يمكن إيجازه في عدة نقاط منها:

1. النفط ، الذي تعتمد عليه بريطانيا ودول أوربا الغربية اعتماداً كبيراً .
2. المصالح التجارية ، تنمية تجارتها مع العراق بحيث أصبحت الأولى بين الدول المصدرة اليه والمستوردة منه ، فضلاً عن مصالح الشركات البريطانية ، واحتكار المصارف المالية للعراق .
3. الموقع الجيو ستراتيجي ، يعد موقع العراق جزء مهم في الطريق الموصل إلى الهند (درة التاج البريطاني).[1]

ظهر الكيان السياسي للعراق إلى الوجود بعد أن عهد الحلفاء ووضعه تحت الانتداب البريطاني ، وفي حزيران 1920 قامت الثورة العراقية (ثورة العشرين) ، ضد الانتداب البريطاني ، وكان من ابرز نتائجها السياسية ، إجبار بريطانيا لإعادة النظر في أسلوب حكمها للعراق ، كما قرر مؤتمر القاهرة الذي عقد في آذار 1921م أن يكون فيصل بن الحسين ملكاً على العراق ، فتوجَ في 23 آب 1921 ، اثر استفتاء شكلي نظمته السلطات البريطانية في العراق ، وتشكلت أول حكومة عراقية مؤقتة برئاسة عبد الرحمن الكيلاني في تشرين الأول 1921.[2]

اتسم الاقتصاد العراقي في تلك الفترة بأنه اقتصاداً متخلفاً ، إذ انه كان اقتصاداً وحيد الجانب ، ويعتمد بالدرجة الأولى على الزراعة من حيث قوة العمل الموظفة فيه أولا ، ومن حيث نسبتها إلى الدخل القومي ثانياً [3] ، كما اتسم بأنه بدائياً بأساليبه ودوافعه ، فالأساليب القديمة الموروثة منذ اقدم العصور ، هي التي تستخدم في عمليات الإنتاج والتسويق ، وعلى الرغم من أهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد العراقي

[3] حسن ، محمد سلمان ، د.ت ، **طلائع الثورة العراقية (العامل الاقتصاد في الثورة العراقية الاولى)** ، بغداد ، ص 12 .
[1] عقراوي ،متي ، 1936 ، **العراق الحديث** ، ترجمة :مجيد خدوري ،الجزء الاول ، بغداد ، ص 29 .
[2] السبعاوي ، عوني عبد الرحمن ،1986 ، **العلاقات العراقية – التركية 1932– 1958** ، الموصل ، ص 19.
[3] السامرائي ،سعيد عبود ، 1970، **اقتصاديات العراق** ، بغداد ، ص 9.

، إلا انه ظل يعاني من التخلف ، وظلت النظم المتأخرة كنظام ملكية الأرض ، وتخلف وسائل الإنتاج وكثرة الأراضي البور ، سمات بارزة لازمت هذا القطاع .[4]

أما السمة الثالثة فكانت سمة (التبعية الاقتصادية) ، هي خضوع اقتصاد متخلف لاقتصاد متقدم ، بحيث يكون الاول خاضعاً جزئياً او كلياً في سيره للتغيرات التي تحدث في الثاني ، فقد عمقت السياسة البريطانية التناقضات بين القوى الاجتماعية في العراق ، وعملت على تحويل الاقتصاد العراقي من اقتصاد إنتاج إلى اقتصاد استهلاك ، وقامت بتصدير رؤوس الأموال والاستثمارات ، فضلاً عن تأسيس البنوك وتقديم القروض لكي تضمن جعل العراق سوقاً للبيع وتابعاً يزودها بالمواد الخام الأولية .[1]

عملت الشركات البريطانية منذ احتلال العراق للسيطرة التامة على الاقتصاد العراقي ، رافق ذلك انعدام المنافسة الأوربية وتحطيم للتجارة الوطنية ، فقد جاء في تقرير رئيس البنك الشرقي البريطاني رداً على الأوساط المطالبة بانسحاب الجيوش البريطانية من العراق في عام 1921 : " **إن شركاتنا تستحوذ على اكثر من عشرة ملايين باون من المستوردات العراقية ، وشركاتنا الأخرى تلعب الدور الأكبر في صادرات العراق التي نتوقع أن تأخذ بالازدياد ، ثم أن شركات الشحن البريطانية تنقل هذه التجارة وتلك ، وأخيرا فان بنوكنا تمول كل تجارة العراق الخارجية** ".[2]

لقد كان للاحتلال ثم الانتداب البريطاني أن اخضع العراق إلى سياسة الباب المفتوح ، في التجارة مع الدول الأعضاء لعصبة الأمم ، ثم دخلت الولايات المتحدة الأمريكية إليهم في اتفاق خاص ، الأمر الذي أدى إلى عرقلة التكوين الاقتصاد للعراق [3] ، اثر إصرار تلك الدول وعلى رأسها بريطانيا في

---

[4] السكوني ،ناطق ، 1960، **مدى التقدم الاقتصادي في العراق** ، بغداد ، ص 3 ؛ العبوسي ، محمد جواد ، 1958 ، **محاضرات في مشكلات التقدم الاقتصادي في العراق (القطاع الزراعي)** ، الجزء الاول ، القاهرة ، ص 2 .

[1] معروف ، هوشيار ،1977، **الاقتصاد العراقي بين التبعية والاستقلال** ، بغداد ، ص 21- 23 .

[2] سلمان ، سهيل صبحي ، 1994، **التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق 1945– 1958** ، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الاداب ، جامعة بغداد ، بغداد ، ص 34 ؛ معروف ،المصدر السابق ، ص 30 .

[3] جميل ، مظفر حسين ، 1949 ، **سياسة العراق التجارية** ، القاهرة ، ص 32- 35 .

إيجاد سوق لمنتجاتها في العراق ، الذي كان عاجزاً عن مكافحة تلك السياسة ، وتنظيم تجارة الاستيراد والتصدير ، وأخيرا كان لتلك السياسة أثرا كبيراً في تأخر نشوء الصناعة العراقية.[4]

إن هذه السياسة وغيرها من المصالح الغير معلنة ، جعلت بريطانيا تفرض هيمنتها على العراق ، وتفرض القوانين والأنظمة والاتفاقيات عليه ، فقد كان الحاكم الملكي البريطاني هو المرجع الأعلى للإدارة المالية ، بوجه عام في عام 1920 ، وكان يمارس سلطته في الجباية والصرف بواسطة السكرتير المالي ، وسكرتير الواردات ، السكرتير التجاري الذي أنيطت به إدارة الكمارك .[5]

وتميزت تجارة العراق الخارجية في تلك الفترة بتربع بريطانيا على تجارتي الاستيراد والتصدير من والى العراق ثم الهند وبقية الممالك الأخرى ، وتمثلت معظم استيرادات العراق من بريطانيا على الأقمشة بأنواعها، والآلات ومواد البناء ، أما الهند فكانت الاستيرادات تشمل البن والشاي والصابون ، بينما بقيت صادرات العراق الرئيسة تنحصر في التمور والجلود والأصواف .[1]

بدأت الحكومة العراقية تشعر بالخطر المحدق بتجارة الترنسيت منذ عام 1924 م ، فبادرت إلى تسير الأحكام المتعلقة بهذه التجارة ، واتخاذ التدابير المؤدية إلى وقايتها ، ولذلك شرعت قانون الترانسيت التجاري رقم 45 لعام 1924.[2]

إن جهود الحكومة العراقية كانت حثيثة في نهضة العراق الاقتصادية ، وترتيب الأوضاع الداخلية ، وتسوية العقبات مع دول الجوار ، إلا أن الهيمنة الاستعمارية البريطانية على العراق ، كانت هي التي تسير

---

[4] المصدر نفسه ، ص 34 .

[5] سلمان ، المصدر السابق ، ص 34 .

[1] النجار ، عبد الوهاب حمدي ، 1968 ، **سياسة التجارة الخارجية في العراق في فترة مابعد الحرب العالمية الثانية** ، الطبعة الاولى ، بغداد ، ص 87 .

[2] جميل ، المصدر السابق ، ص 105 .

الأمور الداخلية والخارجية ، وفقاً لما تتطلبه مصالحها ورغبات الدول الكبرى في الامعان بتجزئة البلاد العربية، وابتزاز مواردها وفق سياسة (فرق تسد) .

ويشير الدكتور مظفر حسين جميل إلى نقطة مهمة ، لقد كان لأشراف بريطانيا على علاقات العراق التجارية بالدول المختلفة إشرافا فعالاً ، غير انه كان نافعاً في أحوال متعددة ، إذ أوجد التزامات على الدول الأخرى ، ما كانت لتوجد لولا ارتباط العراق ببريطانيا بصيغة الانتداب ، وعادلت كفتي ميزان الالتزامات بين العراق وبعض الدول.[3]

لقد كان الانقسام الديني والقومي من بين الأسباب الحاسمة للافتقار إلى الاستقرار السياسي في العراق ، وساهم النظام الملكي في عدم الاستقرار وتأخير الوضع الاقتصادي ، حيث كان النزاع المزدوج بين العشائر و المدن من جهة وما بين العشائر نفسها من جهة أخرى ، حول الأراضي السهلية المنتجة للغذاء على ضفتي دجلة والفرات . وبالتزام الملكية للعشائر والمشايخ جعلها تصبح عامل تخلف اجتماعي وبالتالي اقتصادي في العراق ، وتكتفي بالإشارة إلى أن معظم الطرقات الموجودة في الأجزاء الوسطى والشمالية من البلاد ، وكانت تنطلق من بغداد ومراكز أخرى مثل الموصل وكركوك ، اما الجنوب فارتبط بطرق ترابية ، كما بقيت مناطق الإنتاج الزراعي غير مرتبطة بشبكة الطرق الرئيسية .[1]

أن أحداث العراق في تلك الحقبة ، لم تكن وليدة الانتداب فقط ، بل هي الشعور الوطني القومي للشعب العراقي من شماله إلى جنوبه ، ولم تكن ثورة العشرين إلا تعبيراً صادقاً لهذا الشعور ضد المحتل ، واصبح العراق مما سبق محكوماً في تبعيته الاقتصادية لبريطانيا ، فكان ذلك متمثلاً في التجارة الخارجية

[3] المصدر نفسه ، ص 124 .

[1] بطاطو ، حنا ، 1990 ، **العراق (الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية حتى قيام الجمهورية)** ، ترجمة : عفيف الرزاز ، الكتاب الاول ، بغداد ، ص 43- 50 .

للعراق شاخصاً على ذلك ، مما أدى إلى عقم التجارة العراقية مع بقية الدول الأخرى ، والذي انعكس سلباً على العلاقات التجارية بين العراق وتركيا في تلك الحقبة .

المبحث الثاني

نشوء الدولة التركية الحديثة بعد سقوط الدولة العثمانية

يتمتع الشرق الاوسط ومازال بمزايا ستراتيجية وأقتصادية ، حيث كان ومازال ساحة لنزاعات بين مختلف القوى الاستعمارية للسيطرة عليه ، والتمتع بخيراته ، وبما أن الدولة العثمانية كانت تحتل معظم اجزاء الشرق الاوسط ، لذا فأن الصراع كان يدور حول الدولة العثمانية .

لقد دخلت الدولة العثمانية في مرحلة التدهور في القرن السابع عشر ، ثم اخذت تتدهور خطوة خطوة خطوة الى أن وصلت الى حالة من الضعف والشلل وسوء الادارة قادتها الى الهاوية في نهاية القرن التاسع عشر ، وصادف ذلك التدهور في الدولة العثمانية لدور النهوض واليقظة في الدول الاوربية في المجال العلمي والصناعي والاقتصادي ، فتوجهت انظار هذه الدول الى الدولة العثمانية التي تضم بلاد مترامية

الاطراف ، غنية الطبيعة ، تسكنها شعوب مختلفة الاجناس والملل ، وذات مركز جغرافي ممتاز ، لذا كانت بطبيعتها وثرواتها مطمع للدول الاوربية الناهضة .[1]

قامت عدة محاولات من اجل النهوض بالدولة ومحاولة مسايرة حركة النهضة الغربية ، الا أنها تذهب ادراج الرياح ، اما لانها كانت مرتجلة وعابرة ، او لان الدول الاوربية الطامعة فيها ،الدولة العثمانية، لم تعطيها الفرصة للنجاح وعرقلة ذلك بمختلف الوسائل ، وأخر هذه المحاولات عام 1908 ، الا قبل ان تعطي ثمارها بدات الحرب العالمية الاولى ، حيث كانت الدولة العثمانية طرفا فيها ، وتعرضت لهزائم متكررة ، ساهمت في عملية انهيار هذه الدولة وسقوطها .[2]

بعد انتصار الحلفاء على ألمانيا وحلفائها في نهاية الحرب العالمية الاولى ، لم يحترموا عهودهم للعرب بسبب ما عرف باتفاقية (سايكس- بيكو) ، اما الأتراك الذين كانوا يظنون انهم بتوقيعهم الهدنة مع الحلفاء على الأقل سيحتفظون بمنطقة آسيا الصغرى ، لكنهم فوجئوا باليونانيين ، وقد احتلوا منطقة ازمير ، بدعم وإسناد بريطانيا ، كما احتل الحلفاء العاصمة استانبول ، واقاموا فيها حكومة موالية لهم ، ولم يكتفُ بذلك بل تعهدوا للأكراد والأرمن بتأسيس دول لهم مستقلة عن الأتراك.[1]

[1] دروزة ، محمد عزة ، 1946 ، **تركيا الحديثة** ، مطبعة الكشاف ، ص 9- 10 .
[2] المصدر نفسه ، ص 10 .
[1] الزبيدي ، المصدر السابق ، ص 155 .

ما لبث الشعور الوطني للأتراك أن تحرك ، ولاسيما لدى أولئك الذين يقاتلون في جبهات مختلفة ، ومنها الجبهة السورية ، وشاهدوا فقدان الأراضي التي كانوا يعدونها أراضي تركية ، ومنهم (مصطفى كمال اتاتورك).[2]

لقد كان ظهور مصطفى كمال ، قائداً قومياً لتركيا ، بعد نجاحه في جمع القوى الوطنية التركية تحت قيادته ، فطرد اليونانيين ، وقضى على محاولات الأكراد والأرمن [3]، وأسس الدولة التركية الحديثة ، كما رفض التوقيع على معاهدة سيفر 1920 ، وعقد معاهدة صداقة مع روسيا السوفيتية عام 1921، ومعاهدة منفصلة مع فرنسا ، التي اعترفت بمطالبه الإقليمية ، وكسب تأييد إيطاليا .[4]

انتهت حرب التحرير التركية في 19 أيلول 1922 بهزيمة اليونانيين ، ولتبدأ مرحلة جديدة من كفاح الشعب التركي في سبيل استقلاله ، إلا وهي مرحلة الكفاح السياسي والاقتصادي ، اشترك في 20 تشرين الثاني 1922 وفد الدولة التركية الجديدة برئاسة (عصمت اينونو) مع وفود الدول في مؤتمر الصلح الذي عقد في (لوزان) ، وانتهى المؤتمر بتوقيع معاهدة لوزان في 24 تموز 1923 ، والتي وضعت أسس استقلال تركيا الجديدة ، وفي 9 آب أسس حزب الشعب الجمهوري ، وفي 29-30 تشرين الأول عام

---

[2] مصطفى كمال (1881-1938م) : ولد في مدينة سالونيك اليونانية ، ودخل في السلك العسكري وتدرج في الرتب والمناصب ، حتى قاد فرقة مشاة خلال الحرب العالمية الاولى ، ذاع صيته في قيادة المعارك ، وقادالزمرة العسكرية السياسية في رفض التوقيع على معاهدة سيفر عام 1920م ، كما قاد المقاومة العسكرية الشعبية ضد الغزو اليوناني . الخليف ، الغى الخلافة واعلن تاسيس الجمهورية التركية عام 1923م ، وانتخب رئيساً لجمهورية ، وكانت توجهاته علمانية ، ولقب بـ (**اتاتورك**) ابو الاتراك ، وعرف بميله الكبير للغرب ، ينظر : توفيق ، محمد محمد، 1936 ، **كمال اتاتورك** ، دار الهلال للنشر ، مصر ، ص 10- 15 .

[3] دروزة ، المصدر السابق ، ص 12- 20 .

[4] قدم بكير سامي بك وزير الخارجية التركي تنازلات اقتصادية كبيرة للدول الاوربية في مؤتمر لندن عام 1921م ، حيث يكون للفرنسيين الافضلية في مشروعات التنمية الاقتصادية في المناطق التي انسحبت منها فرنسا ، ووافقت ايطاليا على مساندة مطالب الاتراك في المؤتمر ، فيما يتعلق باستعادة تراقيا وازمير ، مقابل ان تحصل من القوميين الاتراك على استثمارات اقتصادية ، ينظر : مانجو ،أندرو، 2018 ، **أتاتورك (السيرة الذاتية لمؤسس تركيا الحديثة)** ، ترجمة :عمر سعيد الايوبي ، الطبعة الاولى ، دائرة الثقافة والسياحة ، ابوظبي، ص 284 .

1923م أعلن قيام الجمهورية التركية ، وانتخب مصطفى كمال رئيساً لها ، ولقب فيما بعد بـ **(اتاتورك)**.[1]

اقتنع اتاتورك أنه لا العثمانية ولا الجامعة الإسلامية ، ولا حتى الطورانية قادرة على تقديم الأسس التي تدعم بناء قيام دولة عصرية ، قادرة على حل المهمات الماثلة أمام تركيا .[2]

لقد ورث الكماليون اقتصاداً متهرئاً يعاني من الضعف والتخلف والانحلال ، فكان بمثابة ارث مرهق للدولة التركية الجديدة ، وكان للحروب الاخيرة دوراً كبيرا في اصابة اقتصاد الدولة بالشلل الكامل ، ثم جاءت حرب الاستقلال الوطنية (1919-1923م) لتزيد الامر تفاقماً إذ غدت معظم الحقول والمزارع مهجورة والمصانع معطلة ، والاسواق مغلقة ، وأصاب اكثر المدن التركية الكثير من التخريب والدمار ، ومما زاد من حدة تفاقم الوضع الاقتصادي النقص الكبير في راس المال الضروري لعملية التنمية ، إذ كانت المصارف الأجنبية وذوو رؤوس الأموال الخاصة يعزفون عن استثمارها داخل تركيا الحديثة ، والأكثر من ذلك إن تركيا تفتقر إلى القوى العاملة المدربة مهنياً التي تحتاجها عملية التنمية، فضلاً عن احتكار التجارة بأيدي مجموعات عرقية غير تركية من الأرمن واليونانيين ، واستدعى ذلك جهوداً جبارة للسيطرة على الوضع الاقتصادي المتردي ، والنهوض به من قبل قادة الحركة الكمالية .[3]

كان لدى الحكومة مهمة اساسية تتمثل في الدفاع عن الاقتصاد ضد المنافسة الأوربية ، ومنذ آذار 1922 ، أوضح مصطفى كمال اتاتورك بان الدولة لم تكن قادرة على حماية اقتصادها من الأجانب منذ عهد التنظيمات العثمانية ، إذ غدت القدرة التركية على المنافسة معطلة بقيود الامتيازات الأجنبية (الاتفاقيات والمعاهدات) والتي أعطت التجار الأجانب امتيازات اقتصادية منها ، التعريفات الكمركية الواطئة ، وقد أوضحت الحكومة التركية ، بأنها لن تقبل بهذا الوضع ، وأنها تصر على حريتها في فرض التعريفات الكمركية.[1]

---

[1] لنشوفسكي ، جورج ، 1959 ،**الشرق الاوسط في الشؤون العالمية** ، ترجمة : جعفر الخياط ، بغداد ، ص 168 .

[2] دروزة ، المصدر السابق ، ص 30- 32 .

[3] الزبيدي ، المصدر السابق ، ص 155 – 156 ؛ مانجو ، المصدر السابق ، ص 359 .

[1] احمد ، فيروز ، 1993 ، **صنع تركيا الحديثة** ، ترجمة : سلمان داؤد وحمدي حميد الدوري ، الطبعة الاولى ، لندن ، ص 66.

أدركت القيادة الكمالية بأن عليها مواجهة الواقع الاقتصادي السيئ الذي تركته الدولة العثمانية ، ومع ذلك فقد رحب بدخول رأس المال الأجنبي إلى البلاد مرة أخرى ، بقوله : ((نحن مستعدون على تقديم كافة التأمينات اللازمة لراس المال الأجنبي مع مراعاة شروط قوانيننا .. . وان تكون نتيجته فائدة للطرفين)) ، لذلك بات واضحاً بان تركيا سوف تنتهج الطريق الرأسمالي في تطورها الاقتصادي ، على الرغم من المساعدات الروسية التي تلقتها أثناء وبعد حرب التحرير ، وقد كرست ذلك مقررات مؤتمر ازمير الاقتصادي ، والتي وضعت الخطوط الأساسية للسياسة الاقتصادية للدولة التركية الحديثة.[2]

عقد أول مؤتمر اقتصادي في 17 شباط 1923 ، في مدينة ازمير ، و حضر المؤتمر مصطفى كمال ومحمد عزة بوزكوت وزير الاقتصاد ، و (1135) مندوباً من المزارعين والتجار والصناعيين والعمال ، فضلا عن حضور النساء ، وألقى مصطفى كمال كلمة بمناسبة افتتاح المؤتمر ، أكد فيها الاهتمام بالاقتصاد التركي من اجل : ((بناء تركيا الحديثة ورفعها إلى مستوى عال من التقدم الذي تستحقه)) ، وتم إقرار الميثاق الاقتصادي في المؤتمر ، الذي دعا لتحديد نشاط الشركات الأجنبية وتطوير التجارة وإنشاء البنوك ، وتطوير الصناعة الوطنية ، وقد أصبحت هذه المقررات أساس السياسة الاقتصادية التي اتبعها الكماليون [3].

يتضح من هذه المقررات إن المؤتمر لم يحدد سياسة واضحة ، لذلك ظلت تركيا تتخبط في سياستها الاقتصادية في السنوات التالية بين المبادرات الخاصة ، والتدخل الحكومي المحدود ، بهدف إقامة رأسمالية الدولة.

---

[2] المصدر نفسه ، ص 67 .

[3] دروزة ، المصدر السابق ، ص 289 .

بعد أن اطمأنت بريطانيا وفرنسا لنتائج مؤتمر ازمير ، عندها وقعت معاهدة لوزان بين الطرفين ، وقد وقع الطرفان ملحق اقتصادي للمعاهدة في 24 تموز 1923 ، وعلى الرغم من المكاسب الاقتصادية الكبيرة التي حصلت عليها تركيا ، كإلغاء ديون الحرب العثمانية ، وإلغاء الامتيازات الأجنبية ، إلا أن المعاهدة فرضت شروطاً ثقيلة ، وبقي الاقتصاد التركي الفتي ينوء بحملها ، وبقاء التعريفة الكمركية على البضائع المستوردة على ما كانت عليه في عام 1916 ، سارية المفعول لمدة خمس سنوات أخرى ، مع مراعاة التباين الحاصل في سعر الصرف للعملات الأجنبية للدول المؤتمرة في لوزان إزاء الليرة التركية.[1]

ولقد سارت الحكومة الجمهورية منذ البدء في سبيل تحقيق ذلك المنهج الاصلاحي بخطوات واسعة فعلا من حيث الكمية والكيفية والاسلوب ، وعلى اختلاف الساحات من زراعية وصناعية وتجارية ، حتى ليصح أن يوصف ما تحقق بالانقلاب لما له من عظيم النتائج أذا قيست الحالة مع ماكانت عليه في عهد الدولة العثمانية ، لذا فأن نتائج معاهدة لوزان ، رغم ثقل شروطها ، كانت ذا تأثير قوي في نشاط الحركة الاقتصادية .

مرت السياسة الكمالية بمرحلتين ، الأولى فترة العشرينات ، والثانية فترة الثلاثينات ، وركزت الأولى على إعادة تعمير البلاد من آثار الحرب عن طريق المبادرات الخاصة ، والتدخل الحكومي المحدود أساسا بوسائل إدارية وتشريعية ، فجاء الاهتمام أولا بالقطاع الزراعي ، كما لعب المصرف التجاري ، ومصرف الصناعة والمعادن دوراً مباشراً في التطور الصناعي ، واستفادت البرجوازية التركية كثيراً من إعانات ومنح الدولة والامتيازات الأخرى ، ولم تستخدمها في الإنتاج الصناعي بل استخدمتها في المرابة والتجارة .[1]

[1] الزبيدي ، المصدر السابق ، ص 153 .
[1] دروزة ، المصدر السابق ، ص 289 .

حاولت الحكومة التركية أن تطور الأوضاع الاقتصادية والمالية من خلال تبني الاحتكارات الصناعية والزراعية ، كاحتكار التبغ والكحول والشخاط والسكر والملح ، وقد حققت بعض النتائج الإيجابية ، ولكنها لم تخل من بعض الجوانب السلبية ، فقد أسهمت الاحتكارات في سد نسبة معينة من الحاجة المحلية ، بعد أن كانت تغطى بالكامل من المستوردات الأجنبية ، فعلى سبيل المثال كانت تركيا تحصل على كل ما كانت تحتاجه من السكر ، والبالغ (60) ألف طن سنوياً من الخارج ، فعندما وضع السكر تحت الاحتكار الحكومي تم إنشاء معملين في (اوشاك والبولو) في عام 1925م ، فانتجا في عام 1926م ما مجموعه (570) طن .كما احتكرت الدولة العديد من الاستثمارات والمزروعات والصناعات الزراعية ، مثل القطن والأفيون والبطاطا والأثمار والزيتون والفستق .[2]

وعلى الرغم من الجهود الواسعة التي بذلتها الدولة لدعم التنمية في الصناعة والزراعة التركية خلال العشرينات ، فان التنمية الرأسمالية فشلت في التوصل إلى النتائج المطلوبة لإنعاش الاقتصاد التركي ، ويرجع ذلك لوجود عدة عقبات رئيسة منها : مقاومة الملاكين في مناطق كانت فيها مصالحهم مهددة بالتوسع الصناعي ، فشل التحول المتوقع للعملاء الأتراك إلى رأسماليين صناعيين .[3]

لم يتغير الاقتصاد التركي كثيراً بالمقارنة مع عام 1914م ، فقد استمرت استثمارات الرعايا الأجانب وكانت موضع تشجيع ، وظلت تجارة الاستيراد والتصدير تحت سيطرة الشركات الأجنبية ، ويعد

[2] علي ، احمد ، 1981 ، التطور الاقتصادي في تركيا ، باريس ، ص 83 .
[3] المصدر نفسه ، ص 85 .

البنك العثماني ، الذي يشترك في ملكيته البريطانيون والفرنسيون من أقوى المؤسسات المالية الأجنبية في تركيا .[1]

إن التطور المحدود الذي شهدته الصناعة التركية ، وتذبذب الإنتاج الزراعي خلال تلك الحقبة ، أدى إلى انعكاسات بارزة على الوضع الشامل للتجارة الخارجية ، التي كانت تعاني من تدني واضح في مستواها العام ، وكان استمرار العجز في الميزان التجاري بعد عام 1923م مؤشراً واضحاً على ذلك .[2]

لقد أثار إعلان مصطفى كمال ، ومن فوق صخرة الذكريات (تشنقاي) مقر الرئاسة التركية في عام 1924م مشاعر أوربا ، حينما قال : ((إن تركيا غيرت مسار تاريخها ، وهويتها ، لقد اختارت أن تقطع صلاتها بالمشرق العربي ، وتتوجه صوب أوربا)) ، لكن الحقيقة لم تتغير بالنسبة لتركيا ، هي أنها تعدُّ نفسها جزءً من أوربا ، وهي حقيقة جغرافية لا شك في ذلك ، ولكن تركيا بحكم تاريخها الطويل ، وتراثها الحضاري والفكري إسلامية الهوية ، على الرغم من علمانية الدولة.[3]

إن سمة السياسة الخارجية لتركيا هي شدة خضوعها للمتغيرات الداخلية والخارجية ، والتي انعكست على علاقات تركيا مع المشرق العربي والغرب ، وتشير كل الكتابات التي تتناول اتجاهات السياسة التركية وتكاد تجمع على أن محاولة شد تركيا نحو الغرب ، على مستوى الفكر والتطور ، تمثل قاسماً

---

[1] ففي عام 1924م وبعد معاهدة لوزان ، كانت هناك (94) شركة أجنبية برأسمال مستثمر يبلغ حوالي (63) مليون جنيه إسترليني مازالت تعمل في تركيا ، وكانت تشمل (7) شركات سكك حديدية و(6) شركات تعدين و (23) مصرفاً ، و(11) امتيازاً بلدياً ، (12) منشأة صناعية ، و(35) منشاة تجارية ، وكان اغلب راس المال ألماني (45,4%) يليه فرنسي (25%) ثم بريطاني (16,9%) ، ينظر : هرشلاغ ،ز.ي ، 1973 ، **مدخل الى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الاوسط** ، ترجمة : مصطفى الحسيني ، بيروت ، ص 231.

[2] علي ، المصدر السابق ، ص 88 .

[3] توفيق ، المصدر السابق ، ص 147 .

مشتركاً لخيارات النخبة الحاكمة منذ مطلع عهد تركيا الحديثة ، وقد سن الدستور التركي فقرة تنص على أن (تركيا دولة ديمقراطية علمانية) ، وجرت مساع حثيثة وقسرية أحيانا ، للتخلص من كافة الرموز التقليدية الشرقية والإسلامية ، بدءاً من البناء المؤسسي للدولة ، وانتهاءً بالملبس الخارجي لرجل الشارع ، وانحازت النخبة الحاكمة إلى سلوك السبل الاقتصادية والسياسية ضمن خطط اقرب ما تكون إلى الغرب ، على الرغم من جذورها العميقة إلى الشرق .[1]

بعد كل ماتقدم من ظروف ساهمت بنشوء دولتي العراق الملكي والجمهورية التركية الحديثة ، كيف يمكن أن تكون العلاقات التجارية بين العراق وتركيا في ظل توجهات تركيا نحو الغرب ، وهيمنة الغرب على العراق ، المتمثلة ببريطانيا العظمى بالتأكيد ستكون سلبية في تلك الحقبة .

المبحث الثالث

تأثيرات مشكلة الموصل على علاقة الدولتين

لقد واجهت العلاقات بين تركيا و العراق منذ تكوين الدولتين في عشرينات القرن العشرين ، مشكلة لها أبعادها السياسية والاقتصادية والتاريخية والجغرافية ، ألا وهي مشكلة الموصل ، فقد شغلت هذه المشكلة حيزاً واسعاً ومهماً مؤثراً في الدبلوماسية العراقية – البريطانية – التركية في تلك الفترة ، بعد مطالبة تركيا بضم هذه الولاية واعتبارها جزءً لا يتجزأ منها ، استناداً لما جاء في مقررات الميثاق الوطني التركي[2].

تفاقمت هذه المشكلة بعد الحرب العالمية الأولى ، نتيجة لخسارة الدولة العثمانية للحرب وزوال الخلافة على يد مصطفى كمال اتاتورك ، وقيام مملكة العراق الجديدة وحكم الملك فيصل الاول وتحت

[1] دروزة ، المصدر السابق ، ص 200 ومابعدها .
[2] السبعاوي ، المصدر السابق ، ص 19 .

الوصاية البريطانية ، ومما هو جدير بالذكر أن ولاية الموصل كانت واقعة تحت النفوذ الفرنسي حسب اتفاقية (سايكس – بيكو) 1916 ، ولكن فرنسا تنازلت عنها لبريطانيا بعد إعادة النظر في هذه الاتفاقية [3]،

بقيت مطالبة تركيا بولاية الموصل ، التي احتلها البريطانيون في الايام الاولى التي اعقبت هدنة 1918 ، اقترح البريطانيون (هددوا) بأنه اذا لم يتم الاتفاق بشأن الموصل ، ستحال المسألة الى عصبة الامم ، التي ترغب تركيا جدا في ان تصبح عضوا فيها ، لذا حارب الكماليون دبلوماسيا بضراوة من اجل الموصل ، فقد كان معروفا بأن الولاية غنية بالرواسب النفطية ، وربما الاهم من ذلك أنه اذا فصل سكانها ذو الاغلبية الكردية عن الاكراد الاكثر عددا في شرق تركيا فأن ، الانفصاليين في اوساط الاخيرين سيجدون الدعم عبر الحدود ، ولم يكن مصطفى كمال أو اي قومي تركي بارز في ذلك الوقت ينكر وجود اكراد في تركيا ، لكنهم كانوا يحاجون بأن الاتراك والاكراد يرتبطون بشكل قوي بتاريخ ومصالح مشتركة ، ويجب اعتبارهم كيانا قوميا غير قابل للقسمة ، غير ان فصل الموصل عن تركيا يحدث انقساما ، أي أن قيام هذه المشكلة وتطورها أرتبط بحقيقتين ، الأولى بشرية في وجود أقلية تركية يعتد بها في المنطقة التي ادعت تركيا بتبعيتها لها ، والثانية يمكن تسميتها اقتصادية (النفط) .[1]

ويشير لويد جورج في البيان الذي ألقاه في مجلس العموم البريطاني قبل توقيع معاهدة أو اتفاقية سان ريمو في 25 آذار 1920م ، ورداً على الحملة البرلمانية المطالبة بجلاء بريطانيا عن العراق قائلاً : ((ربما تخلينا عن البلاد العراقية كلها ، لكني لا أفهم الحكمة من انسحابنا من الجزء الأهم الذي يبشر بالخير

[3] فتح الله ، جرجيس ، 2002، **يقظة الكرد (تاريخ سياسي 1900 – 1925)** ، الطبعة الاولى ، اربيل ، ص 197 .
[1] مانجو ، المصدر السابق ، ص 394 .

العميم ، فولاية الموصل ذات موارد عظيمة ، لان فيها رواسب نفطية غنية ولعلها أغنى الموارد في العالم .. . فماذا سيحصل لو خرجنا منها)) .[2]

أما الجانب التركي فقد أشار نص الميثاق الوطني التركي إلى دمج ولاية الموصل ، من حدود جبل حمرين شرقي نهر دجلة ، إلى الفتحة غربي دجلة ضمن الدولة التركية ، وإزاء تشبث بريطانيا بولاية الموصل والعراق ، تبنى مصطفى كمال سياسة مناوئة لبريطانيا في المناطق التي كانت تحتلها ، لاسيما المجاورة منها لتركيا ، فكان يرسل البرقيات إلى العراق محرضاً الأهالي والوجهاء على حمل السلاح ضد البريطانيين ،اتسمت العلاقات العراقية . التركية ، ومنذ نشأت المملكة العراقية وحتى عام 1926م ، بالعداء والجفاء ، حيث لم يكن هناك اتصال مباشر بين الحكومتين ، مع الإشارة إلى أن بريطانيا كانت المسيرة للشؤون الخارجية للعراق ، بينما زادت تركيا من حربها الدعائية ، ثم طورتها في بعض الأحيان إلى استخدام القوة العسكرية تجاه العراق .[1]

فقد نجح الأتراك في إغراء بعض زعماء الأكراد في منطقة راوندوز للتعاون معهم في اختراق حدود العراق ، لكنهم صدوا من قبل القوة الجوية البريطانية والشرطة العراقية ، وبعض رجال العشائر ، وفي عام 1922 تحركت قطعات عسكرية تركية على الحدود وقامت بأعمال عدائية في المنطقة ، حتى أن الملك فيصل الأول توجه بنفسه إلى المنطقة لتهدئة الموقف ، وشكر الأهالي على محاربة الدعاية والتجاوزات التركية في تلك الأزمة ، كما أكد متصرف لواء الموصل عبد العزيز القصاب أمام الملك فيصل الأول أثناء زيارته للموصل في 12 كانون الأول 1922 على اهمية المساعدة البريطانية في التصدي لذلك ، قائلاً

[2] فتح الله ، المصدر السابق ، ص 198 .
[1] مانجو ، المصدر السابق ، ص 406 .

:((إن الاضطرابات الأخيرة التي حدثت على الحدود الشمالية ، قد زالت والحمد لله بهمة القوات الوطنية ، والمساعدة البريطانية ، وان كان قد لحق بسكان القرى من جراء ذلك بعض الأضرار من قبل الأتراك ، ولاسيما الحملة النسطورية التي اضطرت إلى الالتجاء داخل البلاد ، فذلك سيمحى أثره في القريب .. . وقد أسسنا المخافر اللازمة لصيانة الحدود في النقاط الأمامية من منطقتي زاخو والعمادية)) [2]، وكانت لزيارة الملك الأخيرة تأثير حسن جداً في نفوس أهالي الموصل في تلك الفترة .

وازداد تشبث تركيا بضم الموصل إليها ، عندما أدركت أهمية النفط ، وراحت تساوم شركات النفط الأجنبية والأطراف الدولية لمساعدتها في تحقيق ذلك مقابل منحها امتياز النفط ، وحصلت بريطانيا على معلومات تؤكد على أن الفرنسيين اتصلوا بالأتراك عارضين إمدادهم بالسلاح دعماً لهم في حربهم مع اليونان ، وذلك مقابل بعض الامتيازات ومنها امتياز نفط الموصل ، كما استغل الأتراك اهتمام الدول الكبرى بالنفط في مؤتمر لوزان ، لكسب هذه الدول إلى جانبها فصرح عصمت اينونو في المؤتمر أن وجهة نظر حكومته في موضوع النفط هي : ((أن لا يحرم العالم من نفط الموصل بعد عودتها إلى تركيا)) .[1]

بقيت الأوضاع مضطربة بين العراق وتركيا حتى انعقاد مؤتمر لوزان تشرين لثاني 1922 ، تحت إشراف عصبة الأمم ، فأوفدت الحكومة العراقية كلاً من جعفر العسكري وتوفيق السويدي ، كمراقبين في المؤتمر إلى جانب الوفد البريطاني [2]، وقد اشترطت العصبة في قرارها إلى تسوية قضية الحدود العراقية

---

[2] فتح الله ، المصدر السابق ، ص 440- 441 .

[1] فتح الله ، المصدر السابق ، ص 407 ؛ الزبيدي ، المصدر السابق ، ص 162 .

[2] الحسني ، عبد الرزاق ، 1988 ، **تاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي** ، الجزء الاول ، الطبعة الثامنة ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد، ص 143 .

التركية ، بان يتفق كلاً من بريطانيا وتركيا على حلها بمباحثات ثنائية خلال عام واحد ، وفي حالة عدم التوصل إلى اتفاق يحال النزاع إلى مجلس العصبة.[3]

وفي 19 أذار 1924 بدأت المباحثات بين الجانبين التركي والبريطاني في اطار عصبة الامم ، وقررت العصبة تشكيل لجنة لغرض الاطلاع على آراء أهالي الموصل من خلال لجنة الاستفتاء ، وذلك في كانون الثاني 1925 ، وبقيت اللجنة مدة شهرين تطوف في شمال العراق ، ورفعت بعد عودتها تقريراً إلى عصبة الأمم اقترحت فيه إبقاء ولاية الموصل ضمن العراق ، كما وضعت لذلك شروطاً أهمها أن يبقى العراق تحت الانتداب البريطاني .[4]

ومن جانبهم وضع البريطانيون الأتراك تحت سياسة الترغيب والتهديد ، فقد أشارت الصحافة البريطانية إلى أنه في حالة وقوع تصادم بين تركيا وبريطانيا بسبب ولاية الموصل ، فلن تبق إيطاليا واليونان وحتى بلغاريا دون تدخل ، بل ستجد فيها فرصة مفيدة في تحقيق أطماعها في آسيا الصغرى ، كما عرضت بريطانيا على تركيا من جهة أخرى قرضاً بمبلغ (20) مليون جنيه مع تخفيف كبير للديون العثمانية السابقة.[1]

ولابد من الإشارة في خضم هذه المشكلة ، أن الحكومتين التركية والبريطانية تقدمتا بحجج عديدة في مؤتمر لوزان ، وما يهمنا من هذه الحجج الاقتصادية ، والتي تدلل على أهمية ولاية الموصل في العلاقات التجارية بين العراق وتركيا ، فقد قدمت تركيا إلى المؤتمر مذكراتها التي تذكر فيها : ((لما كانت مدينة وولاية

---

[3] المصدر نفسه ، ص 159 .

[4] كوكس ،برسي وهنري دوبس ،1951 ، **تكوين الحكم الوطني في العراق (صفحة من تاريخ العراق الحديث 1914– 1926)** ، تعريب: بشير فرجو ، تقديم: الشيخ محمد رضا الشبيبي ، الطبعة الاولى ، مطبعة الاتحاد الجديدة ، الموصل ، ص 83 .

[1] حسين ، فاضل ، 1967 ، **مؤتمر لوزان و أثاره في البلاد العربية** ، الطبعة الثالثة ، بغداد ، ص 56 .

الموصل تقعان عند نقطة تقاطع كل العراق المرتبطة باناضوليا وسورية وإيران ، فأهميتها عظيمة جداً لمواصلات جنوب أناضوليا مع إيران وسورية ، وتزداد أهمية الأرض للمواصلات بين مختلف أجزاء أناضوليا الجنوبية ، فهنا تتقاطع الطرق التي تربط بين السليمانية وكركوك من جهة ، وبين ديار بكر واورفة وبدليس وسعرت وغيرها من جهة أخرى)) .[2]

بينما قدمت بريطانيا مذكراتها إلى المؤتمر تنفي فيه الحجج الاقتصادية للجانب التركي ، فقد عرض اللورد كرزن في مؤتمر لوزان المذكرة البريطانية قائلاً : ((إن منفذ تجارة التصدير في ولاية الموصل إلى العراق وعبر أراضيه ، والى سورية بمدى اقل من الأول ، وان التجارة بين سوريا والموصل غير ذات أهمية)). [3]

أدركت تركيا عدم قدرتها على مجابهة عصبة الأمم ، والتحديات والاغراءات البريطانية ، فاضطرت إلى الدخول في مفاوضات مع بريطانيا والعراق ، انتهت بتوقيع معاهدة ثلاثية بين العراق وتركيا وبريطانيا في 5 حزيران 1926م ، اعترفت بموجبها تركيا ببقاء الموصل جزء من العراق ، والتنازل عن ادعاءاتها بها بمقابل 10% من عائدات نفط الموصل لمدة (25) عاما ،وإقامة علاقات حسن الجوار بين البلدين.[1]

وركزت الحكومة التركية في مؤتمر لوزان على الحجج الاقتصادية في شرعية وتبعية ولاية الموصل لتركيا، فقد أشارت المذكرة التركية إلى أهمية مدينة الموصل للمواصلات بين تركيا وإيران ، فإذا ضمت الموصل إلى العراق فكيف تؤمن العلاقات التجارية والمواصلات بين هذين البلدين المسلمين في رأي الحكومة البريطانية ، وكان جواب اللجنة المشرفة على مؤتمر لوزان إن البضائع المصدرة من تركيا إلى إيران تمر بالأراضي

---

(2) حسين ، فاضل ، 1955 ، **مشكلة الموصل (دراسة في الدبلوماسية العراقية –الانكليزية – التركية وفي الرأي العام)** ، بغداد ، ص 15 .

(3) فتح الله ، المصدر السابق ، ص 608 .

(1) السبعاوي ، المصدر السابق ، ص 23.

العراقية ، فستكون الحكومة العراقية ملزمة بتطبيق قرارات مؤتمر (برشلونة) ، حول حرية المرور وتامين كل تسهيلات النقل ، ولم تجبى أي رسوم على البضائع. ويبدو أن مشاركة الوفد البريطاني في الدفاع عن الموصل، كان بالمرصاد للحجج التركية وتفنيدها .[2]

ومن جراء هذه المشاكل المتعددة بين العرب والأتراك في تلك الحقبة ، أخذت العلاقات الاقتصادية العربية . التركية تتضاءل ، كما وأن مرجع ذلك يعود الى أن العراق تحت الانتداب البريطاني ، وفي ظل سياسة الباب المفتوح المفروضة عليه ، فضلاً عن سياسة الاقتصاد المغلق التي اتبعتها تركيا الكمالية على العلاقات العراقية . التركية ، والتي انعكست بدورها على العلاقات التجارية بين البلدين .

الخاتمة

من خلال ما تقدم لم تكن العلاقات بين البلدين خلال هذه الفترة ايجابية بشكل كبير ، انما كانت سلبية ، فقد انشغل كل من العراق وتركيا بتنظيم الأمور الداخلية ، والكفاح ضد السيطرة الأجنبية، كما كان لعدم استتباب الأمن والاستقرار ، وكثرة عمليات السلب والنهب للطرق والقوافل

[2] فتح الله ، المصدر السابق ، ص 616 .

التجارية ، فضلاً عن مشكلات الحدود ، والمتمثلة بمشكلة الموصل والأكراد والاثوريين دورٌ كبيرٌ في جفاء التبادل التجاري بين البلدين .

يضاف إلى ذلك أن البلدين في طور النمو الاقتصادي ، ويصنفان من الدول الزراعية بالدرجة الأولى ، إذ أن اعتمادهما على المحاصيل الزراعية والانتاج الحيواني في التجارة الخارجية ، والصناعات المحلية البدائية ، حتم على البلدين أن يصبحا سوقاً للمواد الأولية ، ومستقبلين للبضائع الأجنبية اكثر من مصدرين لهما . فكلا البلدين يعاني من العجز في الميزان التجاري وسيطرة الرأسمال الأجنبي على مفاصل الاقتصاد الوطني ، مع الإشارة إلى تدني الوضع الاجتماعي والمعاشي والتفاوت الطبقي ، والتعدد الطائفي والقومي في العراق .

كما نشير في هذا الصدد إلى الإجراءات الكمالية في بداية تكوين تركية الحديثة ، وتأثيرها المماثلة على الوضع الاجتماعي والانقلاب التركي ، أو ما يسمى بالتحديث والتوجه نحو الغرب ، إحدى المسببات الرئيسة في فتور العلاقات التجارية ، لا بل حتى السياسية بين البلدين ، وبقاء الحذر والتوجس بين العرب والأتراك بشكل عام ، والعراق وتركيا بشكل خاص .

المصادر :

1. الزبيدي ،كريم مطر حمزة ،2014 ، **دراسات في تاريخ تركيا الحديث** ،دار العلوم العربية للطباعة و النشر،بغداد .
2. ويليه ، فرنان ،1960 ، **الاسس التاريخية لمشكلات الشرق الاوسط** ، تعريب :نجدة هاجر وطارق شهاب، الطبعة الاولى ،بيروت .

3. غنيمة ، يوسف رزق الله ، 1922 ، **تجارة العراق قديما وحديثا**، بغداد .
4. حسن ،محمد سلمان ، 1965، **التطور الاقتصادي في العراق (التجارة الخارجية والتطورات الاقتصادية 1864– 1958)**، الجزء الاول ، بيروت .
5. حسن ، محمد سلمان ، د.ت ، **طلائع الثورة العراقية (العامل الاقتصاد في الثورة العراقية الاولى)**،بغداد.
6. عقراوي ،متي ، 1936 ، **العراق الحديث** ، ترجمة :مجيد خدوري ،الجزء الاول ، بغداد .
7. السبعاوي ، عوني عبد الرحمن ،1986 ، **العلاقات العراقية – التركية 1932– 1958** ، الموصل .
8. السامرائي ،سعيد عبود ، 1970، **اقتصاديات العراق** ، بغداد .
9. السكوني ،ناطق ، 1960، **مدى التقدم الاقتصادي في العراق** ، بغداد .
10. العبوسي ، محمد جواد ، 1958 ، **محاضرات في مشكلات التقدم الاقتصادي في العراق (القطاع الزراعي)** ، الجزء الاول ، القاهرة .
11. معروف ، هوشيار ،1977، **الاقتصاد العراقي بين التبعية والاستقلال** ، بغداد .
12. سلمان ، سهيل صبحي ، 1994، **التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق 1945– 1958** ، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الاداب ، جامعة بغداد ، بغداد .
13. جميل ، مظفر حسين ، 1949 ، **سياسة العراق التجارية** ، القاهرة .
14. النجار ، عبد الوهاب حمدي ، 1968 ، **سياسة التجارة الخارجية في العراق في فترة مابعد الحرب العالمية الثانية** ، الطبعة الاولى ، بغداد .
15. بطاطو ، حنا ، 1990 ، **العراق (الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية حتى قيام الجمهورية)** ، ترجمة : عفيف الرزاز ، الكتاب الاول ، بغداد .
16. دروزة ، محمد عزة ، 1946 ، **تركيا الحديثة** ، مطبعة الكشاف ،لا.م .
17. توفيق ، محمد محمد، 1936 ، **كمال اتاتورك** ، دار الهلال للنشر ، مصر .
18. مانجو ،أندرو، 2018 ، **أتاتورك (السيرة الذاتية لمؤسس تركيا الحديثة)** ، ترجمة :عمر سعيد الايوبي ، الطبعة الاولى ، دائرة الثقافة والسياحة ، ابوظبي .
19. لنشوفسكي ، جورج ، 1959 ،**الشرق الاوسط في الشؤون العالمية** ، ترجمة : جعفر الخياط ، بغداد .
20. احمد ، فيروز ، 1993 ، **صنع تركيا الحديثة** ، ترجمة : سلمان داؤد وحمدي حميد الدوري ، الطبعة الاولى ، لندن.
21. علي ، احمد ، 1981 ، **التطور الاقتصادي في تركيا** ، باريس .
22. هرشلاغ ،ز.ي ، 1973 ، **مدخل الى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الاوسط** ، ترجمة : مصطفى الحسيني ، بيروت .
23. فتح الله ، جرجيس ، 2002، **يقظة الكرد (تاريخ سياسي 1900 – 1925)** ، الطبعة الاولى ، اربيل .

24.الحسني ، عبد الرزاق ، 1988 ، **تاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي** ، الجزء الاول ، الطبعة الثامنة ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد .

25.كوكس ،برسي وهنري دوبس ،1951 ، **تكوين الحكم الوطني في العراق (صفحة من تاريخ العراق الحديث 1914– 1926)** ، تعريب: بشير فرجو ، تقديم: الشيخ محمد رضا الشبيبي ، الطبعة الاولى ، مطبعة الاتحاد الجديدة ، الموصل .

26.حسين ، فاضل ، 1967 ، **مؤتمر لوزان و أثاره في البلاد العربية** ، الطبعة الثالثة ، بغداد .

27.حسين ، فاضل ، 1955 ، **مشكلة الموصل (دراسة في الدبلوماسية العراقية –الانكليزية – التركية وفي الرأي العام)** ، بغداد .